A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الحادية والخمسون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 23–27 أكتوبر/تشرين الأول 2023

بيان رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية

حضرات السيدات والسادة،

المندوبون الموقرون،

أصحاب السعادة والأعضاء الموقرون للجنة الأمن الغذائي العالمي،

أشارك اليوم في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) للمرة الأخيرة بصفتي عضوًا ورئيسًا لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (فريق الخبراء)، وبهذه المناسبة، أخاطبكم اليوم بدافع امتناني لكم، وبدافع ضرورة ملحّة أيضًا.

ومن المؤسف، أنّ الأشهر الماضية حملت معها، مرة أخرى، أدلة متسقة وواسعة النطاق على هذه الضرورة الملحّة من جميع أنحاء العالم: فقد باتت الصراعات والكوارث الطبيعية منتشرة في كل مكان؛ وأثّرت الفيضانات، التي لم تتخذ بشأنها السلطات إلّا القليل من الإجراءات، على حياة الناس وعلى الأمن الغذائي. وينطبق الأمر نفسه على العديد من حرائق الغابات وموجات الحر.

وإنّ تجديد النظم الغذائية بغية **مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة العالمية**، وتخفيف أثرها على تغير المناخ وتكييفها معه، لم يكنا يومًا على هذا القدر من الإلحاح.

ولكنّ الإلحاح لا يعني الاســـتحالة: **إذ لم يفت الأوان بعد للقضـــاء على الجوع بحلول عام 2030**. فلا يزال من الممكن تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الجوع في حال عمل صانعو القرار حول العالم يدًا بيد.

وفي هذا السياق، نأمل أنّ تؤدي الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ دورًا محوريًا في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى بناء مستقبل مستدام وقادر على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وهو أمر في غاية الأهمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ومن أجل جعل هذه الرؤية واقعًا ملموسًـــا، **لا بدّ لنا من اتخاذ إجراءات جريئة**. وعلى وجه الخصـــوص، من الملحّ القيام بما يلي:

- **تحسين أثر العمل العلمي العالمي** على صنع السياسات المتعلقة بالأمن الأمن الغذائي والتغذية؛
- والإصغاء إلى الأجهزة العلمية التي تنبهنا كل يوم، وتوفر لنا مسارات وحلولًا في الوقت ذاته.

وبالرغم من ذلك، قد تتخبط هذه العملية في خلافات سياسية في بعض الأحيان، مما يؤكد الأهمية الأساسية لضمان أنّ يُنظر إلى إسداء المشورة العلمية على نطاق واسع على أنها مسألة **مشروعة**.

وهذه الشـرعية أمر أسـاسـي بالنسـبة إلى صـانعي السـياسـات لكي يأخذوا بالمشـورة ويعملوا بموجبها، بغية **تفادي السيناريو المؤسف** المتمثل في **تجاهل** التوصيات بشأن السياسات أو الاستحواذ عليها من قبل مصالح الجهات الفاعلة المؤثرة ضمن النظم الغذائية.

وكما لا يخفى عليكم، ففريق الخبراء هو الجهاز الدولي العلمي والمستقل الرئيسي المخصص للأمن الغذائي والتغذية. وتضـمن أسـاليب عملنا الشـرعية بين أصـحاب المصـلحة ودرجة عالية من الجودة العلمية. ونحن نجري مشـاورات واسـعة النطاق مع أصـحاب المصـلحة، وندمج أشـكالًا متنوعة من المعارف والخبرات، ونتقيّد بعملية اسـتعراض علمي صـارم للأقران.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على مدى أهمية الإجراءات الصـــارمة المتبعة والتقييمات العلمية المنهجية وفرق الخبراء. وقد حذرنا العلماء منذ وقت طويل من تفاقم أزمة الغذاء، وحان الوقت لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية. **ولا بدّ من تسـريع وتيرة التنفيذ، من أجل تعزيز قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود.**

ويمثل **فريق الخبراء** فضاءً تعاونيًا وشموليًا من أجل صنع سياسات الأمن الغذائي والابتكار في مجال السياسات، ونحن نؤمن إيمانًا راسـخًا بأنه **ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دوره لكي يسـهم بصـورة أكبر في رسـم معالم مسـتقبل الأمن الغذائي العالمي**.

ومن أجل زيادة الفعالية بصورة أكبر، سيكون من الأساسي **تعزيز التعاون مع أوجه التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع وفرق** الخبراء ذات الصلة.

وقد قمت، جنبًا إلى جنب مع زملائي في فريق الخبراء، بتقديم مقترحات ملموسة للغاية تهدف إلى إرساء تعاون أوثق وتحدد المبادئ التي نراها ضرورية من أجل الإسـهام العلمي المشروع في المشورة بشأن السياسات المتعلقة بالنظم الغذائية، والتي أطلقنا عليها اسم **مبادئ I-TrACE**، والتي تشمل ما يلي:

- الاستقلالية
- الشفافية
- إمكانية الوصول
- الاستناد إلى المشاورات
- الاستناد إلى الأدلة

والغرض من هذه المبادئ هو توجيه أوجه التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع من أجل النظم الغذائية.

وبناءً على ما تقدم، أودّ أن أؤكد مجددًا اليوم على عنصر أساسي هو **الحق في الغذاء**، وهو حق الإنسان الأساسي في ما يكفي من الغذاء.

وهذا الإطار القانوني لا غنى عنه لضمان الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة. وقد اتخذ العديد من البلدان الخطوات اللازمة لترسيخ هذا الحق، ولكن لا يزال ينبغي القيام بالكثير من أجل إعمالها بالكامل.

وعلاوة على ذلك، أودّ أن أذكّر الجميع بأنّ مفهوم الأمن الغذائي قد تطوّر، وبات يعترف بالمكانة المركزية التي يتمتع بها بعدا **الجهة الفاعلة والاستدامة**، إلى جانب الأبعاد التقليدية الأربعة المتمثلة في توافر الأغذية والوصول إليها واستخدامها واستقرارها. وينبغي أن تسترشد سياساتنا وإجراءاتنا بأبعاد الأمن الغذائي الستة هذه، جميعها.

وعليه، فإنّ التحوّلات السياساتية الحاسمة ضرورية من أجل تحقيق هدف "القضاء التام على الجوع" والتحوّل الجذري للنظم الغذائية، على نحو ما هو وارد بوضوح في المؤلفات العلمية، على النحو الآتي:

1- الاعتراف بضرورة إحداث تحوّل جذري في النظم الغذائية ككل لكي تصبح أكثر **إنصافًا واستدامة**.

2- مراعاة **أوجه الترابط** العميقة بين النظم الغذائية والنظم الإيكولوجية والصحية والاقتصادية.

3- توسيع نطاق تسليط الضوء على السياسات والتركيز على **الجوع وسوء التغذية بجميع أشكالها**.

4- تصميم المزيد من **السياسات المحددة السياق** التي تراعي الظروف المحددة السائدة في مختلف الأقاليم والمناطق.

وكما أشير إلى ذلك خلال منتدى الأغذية العالمي الذي انعقد الأسبوع الماضي، ينبغي لتعددية الأطراف أن تكون أكثر شمولًا وأن تنطوي على مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، مثل الحكومات المحلية والإقليمية. وهذا ممكن ضمن إطار اللجنة. وهذا هو **سبب أهمية لجنة الأمن الغذائي العالمي**. وهذه هي فرصتكم لإحداث فارق.

وفي الختام، لا يزال الطريق المفضي إلى عالم خالٍ من الجوع مفتوحًا أمامنا، ولكن فقط إذا عملنا بشجاعة، وأيدنا الحق في الغذاء، وأجرينا تحوّلات سياساتية حاسمة بموازاة الاسترشاد بتوجيهات العلوم. وإنّ فريق الخبراء ملتزم بهذه القضية، ويمكننا، جنبًا إلى جنب مع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة والفرق والمنظمات الأخرى، الإسهام في بناء مستقبل ينعم فيه الجميع بمزيد من الأمن الغذائي.

وشكرًا على حسن إصغائكم.